

إن الأنظمة في المملكة العربية السعودية تصدر من السلطة التشريعية والتي تمثل في مجلس الوزراء ومجلس الشورى، ويقع على هرم هذه الأنظمة النظام الأساسي للحكم، ونص النظام الأساسي للحكم في المادة ٧٠ على أن الأنظمة تصدر بموجب مرسوم ملكي.

ملامح عامة



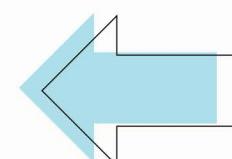
!?

٤٦

٤٦

يتولى اصدار دراسة الأنظمة في المملكة العربية السعودية جهتان هما:

مجلس الوزراء



A graphic element consisting of a large, bold, dark grey letter 'T' inside a light blue circle, positioned next to a large, light blue arrow pointing to the right.

مجلس الشورى

نص نظام مجلس الشورى على أن الأنظمة تصدر وتعدل بموجب مراسيم ملكية وذلك بعد دراستها في مجلس الشورى.



ما هي أهم الضوابط التي يجب أن تراعى عن إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة والتعديل عليها

هناك بعض الضوابط التي يجب أن تراعى عند اعداد دراسة مشروعات الأنظمة او التعديل عليها في المملكة العربية السعودية، تم ذكر هذه الضوابط في قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣ الصادر في عام ١٤٣٤هـ وهذه الضوابط يجب أن تراعى من قبل الجهات الحكومية وتلخص بال التالي:



دراسة معاييرية تغطي وتنص على نبذة عن التشريعات والتجارب الدولية التي استفید منها وأبرز النصوص النظامية في تلك التشريعات. بيان الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية والوظيفية التي ستنتهي بعد تطبيق المقترن وأثره على القطاع العام والخاص. وضع جدول يوضح الأنظمة والأحكام الواردة في الأنظمة واللوائح والأوامر الملكية والأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء التي سيترتب على إصدار المقترن إلغاؤها أو تعديلها. تحديد التزامات المملكة العربية السعودية في أي اتفاقيات دولية تمثل المقترن وتكون المملكة طرفاً فيها.

- سند الجهة النظامي لإصدار المقترن
- اهداف المقترن وعنصره الرئيسية.
- الأسلوب الذي دعت الجهة لإعداده.
- شرح مواد المقترن بشكل واضح.

٤- تقدم الجهة الحكومية مذكرة توضيحية تتضمن التالي:

